



نشرت غرفة العمليات المركزية - التي تضم معظم الفصائل الثورية جنوب سوريا - بنود الاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه مع الجانب الروسي بعد جولة المفاوضات التي جرت اليوم الجمعة في مدينة بصرى الشام.

وأوضحت غرفة العمليات في بيان صادر عنها - مساء اليوم الجمعة - أن الفصائل ستبدأ تسليم السلاح الثقيل والمتوسط بشكل تدريجي على أن تنسحب قوات النظام والميلشيات الإيرانية المساندة لها إلى مناطق ما قبل الهجوم على الجنوب، مؤكداً - في الوقت نفسه - عدم دخول تلك الميلشيات إلى قرى وبلدات المنطقة.

وبحسب البيان، فإن الاتفاق يشمل "البدء بعودة الأهالي المهجرين والمسردين إلى قراهم وبلداتهم، والإسراع بعودة المؤسسات المدنية للعمل، وفتح الطرق أمام الحركة الاقتصادية والتنقلات المدنية".

كما وعد الجانب الروسي - ضمن الاتفاق - بتطبيق بنود أستانة بما يتعلق بملف المعتقلين والمخطوفين والمساعدة لإطلاق سراحهم، بالإضافة إلى تسوية أوضاع المنشقين عن جيش النظام بما يضمن سلامته وعدم ملاحقة أيٍ منهم (مهما كانت صفتة)، مع فتح طريق الخروج لمن يرغب بالهجرة إلى إدلب، وفقاً لما أورده البيان.

واعتبر البيان الاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه الفصائل مع الروس " بمثابة خارطة طريق وتسوية للوضع الراهن لحين إيجاد حل شامل على مستوى سوريا" كما طالب " برعاية أممية لتبنيت هذا الاتفاق ومتابعة تنفيذ بنوده بما يضمن سلامه أهالي الجنوب السوري وبصون حقوقهم".

البيان:



## غرف عمليات: توحيد الصُّفوف، رص الصُّفوف، البناء المرصوص، صد الغزاة بدلت وسعاها حقنا للدماء وطلبا للحرية والكرامة

بعد ما يسمى بالفاوضات، وعلى وقع لغة القتل وسفك الدماء، أمكن غرف العمليات الأربع الاتفاق على رؤية للحل في الجنوب السوري ضمن نطاق عملها، تقني البلاد القتل والتشريد بعد أن دمرت البيوت فوق رؤوس ساكنيها وعجن رغيف الخبز بالدماء الطاهرة، قدم فيها التوار من دمائهم وأرواح أبنائهم ما عجز العالم كله عن رؤيته وسمعه بل وحتى القلق لأجله، شعوباً وحكومات ...

أمام ذلك كان لا بد من الاتفاق لوقف تزييف الجنوب المتدايق كرامة وحرية شموخاً وعزماً، بعد تعهد الجانب الروسي بضمان الاتفاق، مطالبًا بالبدء بتسليم السلاح الثقيل والمتوسط بصورة تدريجية، على أن تعود قوى الجيش إلى مناطق ما قبل الهجمة على الجنوب، مع التأكيد الجازم بعدم دخول قوى الجيش والأمن والميلشيات (الطائفية) متعددة الجنسيات إلى القرى والبلدات، والبدء بعودة الأهالي المهجرين والشردين إلى قراهم وبلداتهم، والإسراع بعودة المؤسسات المدنية للعمل، وفتح الطرق أمام الحركة الاقتصادية والتنقلات المدنية، مع الوعود بتطبيق اتفاق أستانة بما يتعلق بملف المعتقلين والمخطوفين والمسارعة لإطلاق سراحهم، ثم تسوية أوضاع المنشقين بما يضمن سلامتهم وعدم ملاحقة أيٍ منهم (مهما كانت صفتة)، مع فتح طريق الخروج من يرغب بالهجرة إلى إدلب.

وإن قوى الثورة إذ تعتبر هذه الخطوات بمثابة خارطة طريق وتسوية للوضع الراهن تحين إيجاد حل شامل على مستوى سوريا، فإنها تطالب برعاية أممية لتبسيط هذا الاتفاق ومتابعة تنفيذه بنوده بما يضمن سلامتنا وصون حقوقهم في عالم يحق فيه من يمتلك السلاح القاتل أن يستخدمه لفرض ما يريد، ذلك عالم أديانه وأخلاقه ومعارفه وعلومه كلها عبث

غرفة العمليات المركزية في الجنوب  
المكتب الإعلامي  
٦ تموز ٢٠١٨ | ٢٢ شوال ١٤٣٩